فساد في تعبيد طريق بجديدة الفضل في عهدة الرقابة

محافظ القنيطرة: إخفاق المناقصات لثلاث مرات والعارضون يتقدمون بعروضهم ليوم واحد لتقلب الأسعار

| القنيطرة - خالد خالد

كشف محافظ القنيطرة معتز أبو النصر جمران عن قيام الجهات العامة بالإعلان على بعض مشاريعها ثلاث مرات من دون أن يتقدم أي عارض، وأن العارض يطلب التقدم بعرضه لمدة ٢٤ ساعة فقط نتيجة تبدل الأسعار، مشدداً خلال جلسة مجلس المحافظة العادية الأولى على ضرورة إنهاء تفرغ المدرسين الاختصاصيين بالمواد العلمية واللغات نظراً للحاجة لخدماتهم في المدارس.

ورد المحافظ على عضو المجلس بأنه يغلق الأبواب أمام الجميع، بالقول: إن العمل تم تنظيمه بالمحافظة بعد الفوضى التي كانت سائدة، مؤكداً استقبال الجميع وضمن مواعيد مسبقة والخروج بنتيجة تهم المصلحة، لأن اللقاء من دون ذلك مضيعة للوقت، متحدياً أي عضو طلب مقابلته وتم رفض الطلب.

ولفت جمران إلى تحويل موضوع تعبيد الطريق في جديدة الفضل إلى الرقابة، كما تم توجيه أكثر من إنذار إلى مجلس البلدة لتقصيره بمهامه وإهماله بواجباته وخاصة موضوع النظافة، وتم توجيه آليات النفايات الصلبة لترحيل القمامة بشكل متكرر.

وعرض نائب المحافظ أحمد جمعة مشروع الموازنة المستقلة والبالغة ٥،٥ مليارات (٤،٤ مبالغ مدورة و١،١ إعانات للوحدات الإدارية)، حيث رفض المجلس التصديق عليها بسبب عدم عرضها على لجنة الموازنة المنبثقة عن المجلس، وحدد رئيس المجلس هشام قات الأسبوع القادم اجتماعاً للجنة لدراسة الموازنة وتوزيع الإعانات على الوحدات الإدارية بعدالة.

بدوره رأى مدير تربية القنيطرة عماد أسعد وجود تحامل كبير على الكادر التربوي في مدارس تجمع سبينة وإعطاء تقدير ممتاز بالسوء لجهود المديرية، معترفاً بوجود إخفاق إداري ببعض المدارس وترهل بالإدارات، موجهاً رئيس المجمع التربوي بالزاهرة باستجواب عدد من مديري المدارس المترهلين وإنهاء تكليف المدير المقصر في مهامه.

وأوضح أسعد أن خسارة التربية في إحدى المدارس ٣٠ مليوناً بسبب تعرضها للسرقة ست مرات (مازوت، حواسيب، منظفات، كوابل....)، منوهاً بالعجز الحاصل في صيانة المدارس بسبب تعرض عدد كبير منها للسرقة في ظل صمت المجتمع المحلي وعدم تعاونه مع التربية، متسائلاً: هل يعقل أن مدرسة ضمن تجمع سكني تتعرض للسرقة أكثر من مرة من دون أن ينتبه أحد للسارقين.

> مدير التربية: مدرسة تسرق ست مرات ولا أحد ينتبه للسارقين!

وأشار أحد أعضاء المجلس إلى ما يتم طرحه بين أبناء المحافظة من إغلاق المحافظ أبوابه أمام أعضاء المكتب والمديرين والمجلس والمراجعين، على حين أن توجيهاته للمديرين والبلديات بفتح الأبواب أمام الجميع، إضافة إلى تأخر البريد لدى المحافظ، ولدى مراجعة المواطن لأي مديرية للسؤال عن معاملته، يكون الجواب أن البريد لم يوقع من المحافظ، مطالباً بمتابعة قضايا الفساد التي تم اكتشافها، كتقرير اللجنة الفنية المشكلة للكشف على إصلاح بلدوزر التشجير بالزراعة، والذي أثبت تركيب قطع مستعملة بدلاً من الجديدة والتي تم إدخالها المستودع وإخراجها بشكل أصولي، والمطالبة بزيادة نسبة مخصصات تجمعات النازحين في ريف دمشق من مازوت التدفئة وحسب عدد السكان بكل تجمع، لأنه إذا استمر واقع الحال وتخصيص طلب واحد بالشهر، فإن عوائل تجمع جديدة الفضل يحتاجون إلى ثلاث سنوات ونصف السنة للحصول على ٥٠ ليتراً، وأشار زميله إلى جود تلاعب بالمواصفات في مشروع تعبيد طريق في تجمع جديدة الفضل والذي تم تنفيذه منذ شهرين، وظهرت العيوب والانهدامات والحفر بعد الهطلات المطرية.

دراسة: المعتمد يخسر ٣٠٠ ليرة في الأسطوانة

مصدر في الجمعية: شكاوى من نقص في أسطوانة الغاز في معمل عدرا

| عبد المنعم مسعود

كشفت دراسة تكاليف قدمتها جمعية معتمدي غاز دمشق لوزارة التموين قبل ثلاثة أيام وحصلت «الوطن» على نسخة منها أن معتمدي غاز العاصمة يخسرون في كل أسطوانة ٣٠٠ ليرة.

وجاء في الدراسة التي اعتمدت على حمل مكون من ٢٥٠ أسطوانة بحساب أن الناقل نفسه المعتمد بأن تكلفة السيارة ذهاباً وإياباً بين مازوت ٣٠ ليتراً وأجرة سائق تكلف مع بعضها ١٤٠ ألف ليرة مضافاً إليها إكراميات داخل المعمل بقيمة ١٥ ألف ليرة ورسم جمعية ٥٠٠ ليرة ومصروف السيارة من إصلاح وغيار زيت ١٥ ألف ليرة أيضاً.

ووفقاً لدراسة التكاليف التي قدمتها الجمعية فإن ضريبة دخل الأسطوانة ٥٥٠ ليرة وأجور عمال عدد اثنين ٣٠ ألف ليرة وعمولة بنك ١٠ آلاف ليرة وبذلك يصبح مصروف الأسطوانة ٩٧٠٠ ليرة.

ووفقاً لمصدر في جمعية غاز دمشق فإنه إذا تم حساب إيجار المحل وتعبئة الطفايات الحريق وكهرباء وماء وصور تراخيص وغيرها من مستلزمات العمل يصبح المعتمد خاسراً ببيع الأسطوانة لأن التكاليف ستتجاوز سعر الأسطوانة بأكثر من ٣٠٠ ليرة لذلك فالمعتمد يخالف لكي يعيش مؤكداً أن ذلك لا يبرر للجهات المعنية عدم رفع هوامش الربح على الرغم من رفع العديد من الكتب وعدم زيادة أجور النقل للمعتمدين على الرغم من ارتفاع أسعار المحروقات.

ويكشف المصدر عن اجتماع عقد في وزارة التموين قبل أيام حيث طالبوا معاون الوزير بالإسراع بالبت بهوامش الربح وزيادتها وعكس الزيادة في أسعار المحروقات على سعر الأسطوانة.

ووفقاً للمصدر فإن هناك زيادة في عدد شكاوى المعتمدين من النقص الحاصل في تعبئة أسطوانات الغاز من المعمل والذي يتراوح بين كيلوغرام وثلاثة أرباع الكيلو في الأسطوانة الواحدة مشيراً إلى أن النقص الإجمالي في السيارة الواحدة يتراوح بين ١٠٠ إلى ١٥٠ كيلوغرام من الغاز المنزلي.

ويتابع المصدر أن حجج القائمين على معمل غاز عدرا تتمثل بعطل القبانات لكونها قديمة ومهترئة مطالباً بختم الأسطوانات داخل المعمل لكي لا يتحمل المعتمدون مشكلة أي نقص مطالباً أيضاً بتزويد الناقل بكرت القبان قبل التعبئة وبعدها في الدخول والخروج وذلك حتى لا يكون الناقل أو المعتمد مسؤولاً عن أي نقص أو زيادة في الوزن وذلك في حال تعذر ختم الأسطوانات.

ووفقاً للمصدر فإن كيلوغرام من الغاز المنزلي أصبح يباع حالياً بسعر ٢٣ ألف ليرة وبذلك أصبح سعر أسطوانة الغاز المنزلي يتجاوز ٢١٥ ألفاً وسعر الصناعي يناهز ٣٠٠ ألف ليرة مؤكداً أن سعر الأسطوانة الفارغة للغاز المنزلي تجاوز ٢٠٠ ألف ليرة بينما تجاوز سعرها الصناعي ٤٠٠ ألف ليرة.

إحداث وحدتين لتنظير الجيوب ومعالجة الجنف في مشفى ابن النفيس

إبراهيم: ١٠٥٠٠ مريض أورام أجريت لهم ١٩ ألف جلسة معالجة كيميائية ويقدم لهم العلاج المجاني

| محمود الصالح

كشف مدير مشفى ابن النفيس في دمشق نزار إبراهيم عن ازدياد الحالات المسجلة لمرضى الأورام في المشفى خلال العام الماضي عن العام الذي سبقه، وبلغ عدد الأضابير التي يتلقى أصحابها العلاج في المشفى ١٠٥٠٠ إضبارة لمختلف أنواع السرطان.

وبيّن مدير المشفى في تصريح لـ«الوطن» أن العدد الأكبر من النساء هو للمصابات بأورام الثدي، فيما العدد الأكبر من الرجال هو لأورام الرئة، وأكد استمرار تقديم الخدمات والأدوية للمرضى بشكل مجاني، وتم خلال العام الماضي إجراء ١٩٥٣٧ جلسة معالجة كيميائية لـ٥٠٠ورام للحالات المسجلة في شعبة الأورام من جميع الأنواع.

وعن عدد الخدمات التي يقدمها المشفى، أوضح مدير المشفى أن العدد مقارب لما تم تقديمه في العام قبل الماضي ووصل إجمالي عدد الخدمات الطبية المقدمة في مشفى ابن النفيس بدمشق خلال عام ٢٠٢٢ إلى ٥٠٢٢٠٢ خدمة مجانية، استفاد منها ١٠٣٣٣ مريضاً مقبولاً في المشفى خلال العام الماضي، منهم ٩٢٩ مريضاً بالعناية المشددة، وكذلك بالنسبة للمرضى مراجعي العيادات الخارجية وعددهم ٦١٠٨٨ شخصاً، إضافة إلى من راجعوا قسم الإسعاف وعددهم ٥٨٧٤٥ شخصاً.

وأضاف إبراهيم: إن تم خلال الفترة نفسها إجراء ٣١٥٥ عملية جراحية في مختلف الأعضاء، ومن مستويات بسيطة ومتوسطة وعالية الخطورة، وفي سبيل الوصول إلى التشخيص الدقيق تم إجراء تنظير استفاد منه ٦٠٨ مرضى، وأجريت ٥٤٢١٠ صور شعاعية في جميع الأعضاء، كما تم إجراء ١٨٧١٤ صورة إيكو مختلفة الأنواع والمستويات، وتم أيضاً إجراء ٢٦٣ صورة نوعية لأخذ الكثافة العظمية لبعض المرضى. أما بالنسبة لأمراض القلب فقد أجريت ١٦٥٦٢ عملية تخطيط للقلب أغلبها تشخيصية والبعض منها لمعرفة وضع المريض بعد إنجاز عمل طبي يرتبط بالقلب. إضافة إلى إجراء ٣٣٣ عملية تخطيط أعصاب و١٨٧ عملية تخطيط سمع و٢٤٤٣ عملية اختبار لوظائف الرئة.

> العدد الأكبر من مرضى الأورام من النساء بسرطان الثدي والرجال بسرطان الرئة

ويهدف تشخيص أمراض الثدي أجريت ٣٩٤ عملية تصوير مامو غراف، أما الخدمات المخبرية فقط كانت ٢٣٣٣٤١ تحليلاً مخبرياً لجميع الأمراض منها للتشخيص قبل إجراء العمل الطبي المطلوب وأخرى بعد انتهاء العمل لمعرفة حالة المريض التي تستنتج من خلال نتائج التحاليل الطبية. ويهدف إعادة تأهيل عدد من المرضى تم إجراء ٧٩٨٦ جلسة معالجة فيزيائية للمرضى الذين تستدعي حالتهم ذلك.

وعن وجود تجهيزات جديدة دخلت الخدمة في المشفى بين إبراهيم أنه تم خلال العام الماضي إحداث وحدة لتنظير الجيوب مزودة بأحدث التجهيزات، إضافة إلى وحدة معالجة الجنف، وقد وفرت هاتان الوحدتان خدمات للمرضى مجاناً.

«العدل البطيء أشد قسوة من الظلم».. أربع سنوات مرت على قضية طلاق في إحدى محاكم دمشق!

خبير قانوني: أمر كارثي ولا يصدق أن يقضي شخص كل هذه المدة من عمره في المحاكم لأجل انفصال

| الوطن- مرام جعفر

تروي شابة ثلاثينية لـ«الوطن» معاناتها المستمرة منذ عام ٢٠١٩ في أروقة المحاكم لتحصيل حقها في الانفصال عن زوجها، موضّحة أن الدعوى «سارت بالطريقة التقليدية بين تبليغات الحضور للطرف الآخر والتحويل لمجلس تحكيم عائلي وحلف اليمين الفاصل بتثبيت الطلاق».

وتقول: إن «المماطلة كانت تطغى على الدعوى حيث كان التركيز على تثبيت الطلاق وهو ما حصل برمي اليمين، لتنتقل الإشكالية بعدها لمعضلة «الأشياء الجهازية».

وأوضحت أنها طالبت مراراً بالحصول على بيان طلاق لتسيير أمورها الحياتية من بطاقة ذكية وغيرها، وجاءت جميع المحاولات برفض القاضي بمبرر أن الدعوى واحدة ولا يمكن فصلها وحالياً لابد من البت بأمور الأشياء الجهازية والنفقة ومؤخر المهر لأن المعجل كنت قد حصلت عليه بعد سنة من تاريخ الدعوى، لافتة إلى الأعباء المالية الكبيرة التي تكبدتها جراء الدعوى التي وصلت إلى ما يقارب ٣ ملايين ليرة مصاريف متنوعة، ليأتي حكم القاضي النهائي في الشهر الأخير من عام ٢٠٢٢ بإعادة الحكم بمؤخر المهر والمعجل مع النفقة، رغم أنني كنت قد حصلت على المقدم في السنة الأولى من الدعوى، مرجحة أن يكون ذلك بسبب طول فترة التقاضي التي استمرت خلالها الدعوى، ما اضطرها إلى الطعن في الشهر الأول من هذا العام وما زالت قيد انتظار الحكم النهائي.

وفي حادثة مشابهة تعرضت لها سيدة أخرى أيضاً روت لـ«الوطن» أنها لم تستطع الحصول على الطلاق إلا بعد مرور أكثر من ٣ سنوات بسبب «تعنت» الزوج إلا بعد تنازلها عن كل حقوقها!

> نفقة الطفل من ١٥-٢٠ ألف ليرة شهرياً

المحامي جودت عبد الله الزوكاني المختص بالقضايا الشرعية «مدنية جزائية» استهجن وجود قضية طلاق مستمرة منذ ٤ سنوات حتى اليوم معتبراً أنه لأمر كارثي أن يقضي شخص ما كل تلك المدة في المحاكم من أجل طلاق!، معتبراً أن أي قضية طلاق مع وجود عدد من التأجيلات القانونية لا تستغرق أكثر من عام كحد أقصى. وللوقوف على تفاصيل رفع دعوى الطلاق الروتينية وما المهل التي قد تستغرقها أغلب القضايا من هذا النوع بيّن الزوكاني في حديث لـ«الوطن» أن أول خطوة في دعوى الطلاق هي أن تقوم الجهة المدعية «الزوج أو الزوجة» بتسجيل القضية في ديوان المحكمة الشرعية التي تحدد تاريخ أول جلسة بين الطرفين وهنا يتم أول تبليغ للمدعى عليه.

ويضيف: في حال اكتمل التبليغ وحضر طرفا دعوى الطلاق إلى المحكمة يعطي القاضي مهلة شهر للصلح وهي مدة محددة بالقانون، وإذا لم يكتمل التبليغ أي غياب أحد طرفي القضية عن الجلسة الأولى (لأي سبب كان) يحكم القاضي بتبليغ الطرف المتغيّب بإخطار «تبليغ ثان» وقد يستغرق ذلك شهراً إضافياً.

هنا يوضّح المحامي الزوكاني: أنه إذا كانت القضية بدأت بيسر ولم تتطلب أكثر من «تبليغ واحد» تستغرق دعوى الطلاق شهراً أما إذا اضطرت المحكمة لتبليغ آخر فقد يستغرق الأمر شهراً أو شهر ونصف الشهر حسب مواعيد المحكمة.

ويشير الزوكاني إلى أنه «في حال كان الطرف المدعى عليه قد غير مكان سكنه أو سافر خارج القطر فهناك تبليغ بالصحف للشخص يحتاج أيضاً مدة زهاء شهر ونصف الشهر»، وهنا أنه مع اكتمال التبليغات بعد شهر المصالحة تشرع المحكمة بإجراءات الطلاق إذا أصر الطرفان حيث يتم تحويلهما إلى مجلس تحكيم يحتاج إلى تبليغ جديد ومدة تتجاوز عادة الشهرين، وفي مجلس التحكيم يستمع المحكمان للطرفين ويحدد نسبة الإساءة سواء من «الزوج أم الزوجة» لتحديد تعويض المهر، مع نهاية جلسات التحكيم يقدم المحكمان تقريرهما ليتم بعدها تحديد جلسة لدى القاضي الشرعي الذي يوافق على التقرير ويصدر فيها حكم الطلاق في حال لم يتقدم أحد طرفي دعوى الطلاق بطعن، في هذه الحالة يمهل شهراً للطعن في قرار الطلاق الذي تختص به محكمة النقض القانون فإذا كان هناك مبرر قانوني يقبل طعنه وتعود الدعوى إلى المحكمة من جديد، أو يصدق حكم الطلاق.

أما فيما يتعلق بالنفقة فيوضّح الزوكاني أن «هناك نفقة كفاية في حال وجود أطفال تحددها المحكمة الشرعية بحد معين وتتراوح اليوم حسب القانون بين ١٥ – ٢٠ ألف ليرة لكل طفل، وهناك نفقة يسار يمكن للمرأة أن تطالب بها إن كان «طليقها» ميسور الحال ولكن عليها إثبات ذلك. وهذا ما يعطي الدعوى وقتاً إضافياً».

وفي هذا السياق، مصدر مسؤول في القضاء الشرعي فضل عدم ذكر أسمه أكد لـ«الوطن» أنه لا يجوز أن تصل دعوى طلاق إلى مدة ٤ سنوات رغم أنه قد تتأجل لأمور تتعلق بالتبليغ الذي قد يستغرق عاماً أحياناً ودعا السيدة إلى أن تطلب الاطلاع على ملف الدعوى للتثبت مما حدث خلال هذه الأعوام الأربعة.